

موقف عبد الرحمن أيوب من مصطلحات النحاة في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي"
- دراسة في الموضوع والمنهج -

**'Abd al-Rahmān Ayyūb's Position on Grammatical Terminology in
Critical Studies in Arabic Grammar:
A Thematic and Methodological Analysis**

كمال قادري

المركز الجامعي بركة (الجزائر)

Kamel.kadri@cu-barika.dz

رابح شلوش

مخبر معجم المصطلحات اللغوية في التراث
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2 (الجزائر)

r.chelouche@univ-setif2.dz

ملخص:	معلومات المقال
نسعى من خلال هذا الموضوع لدراسة موقف عبد الرحمن أيوب من مصطلحات النحاة في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) والذي نركز فيه على جانبين: أحدهما يتعلق بصنف من المصطلحات النحوية التي أنكرها، ولم يقدم بديلا لها. والثاني تغييره لتصنيف مصطلحات اتفق النحاة على تسميتها منذ قرون. وقد تبين من خلال البحث أن ما أنكره المؤلف من مصطلحات مرجعه تبنيه للمذهب الشكلي، بينما المصطلحات التي غير تصنيفها كان قد قال بها بعض النحاة دون أن يشير المؤلف إلى أصحابها.	تاريخ الارسال: 2026-04-29 تاريخ النشر: 2026-06-12 الكلمات المفتاحية: ✓ موقف عبد الرحمن أيوب ✓ مصطلحات النحاة ✓ دراسات نقدية ✓ الموضوع ✓ المنهج.
Abstract :	Article info
This study examines 'Abd al-Rahmān Ayyūb's stance toward classical grammatical terminology as presented in his book <i>Critical Studies in Arabic Grammar</i>. The analysis focuses on two principal issues: first, a set of grammatical terms that he rejected without offering alternative	Keywords: ✓ 'Abd al-Rahmān Ayyūb –

formulations; and second, his reclassification of terms whose designation had long been established within the grammatical tradition. The findings indicate that Ayyūb's rejection of certain terms is rooted in his adoption of the formalist approach, whereas his reclassification of others reflects earlier grammatical views, though these are not explicitly attributed to their original proponents.

Grammatical Terminology Critical Studies Theme – Methodology:

مقدمة:

عمد العديد من الباحثين العرب في العصر الحديث إلى نقد النحو العربي وعلماؤه، وقد مس هذا النقد جوانب مختلفة، بعضها يتعلق بمنهج الدراسة، وآخر يتعلق بالمصطلح، وصنف منه يرتبط بأصول النحو ومسائله كالعامل والتعليل وغيرها تأسيسا بما فعله اللسانيون الوصفيون الغربيون في تقديمهم لنحوهم القديم.

وقد كان عبد الرحمن أيوب (1919-2013م) من هؤلاء الناقدين للنحو العربي وعلماؤه، ويظهر ذلك جليا في كتابه: "دراسات نقدية في النحو العربي" الذي نشره عام 1957م وفيه أبدى رؤيته النقدية للمسائل والمصطلحات النحوية تصنيفا ومفهوما، وحمل كثيرا من الرؤى النقدية للنحو العربي وعلماؤه، وعليه فقد بدا لنا اختيار جملة من المسائل والمصطلحات النحوية للدراسة بغية الكشف عن مصادر هذا النقد موضوعيا ومنهجيا.

الدراسات السابقة: ولقد تناول هذا الكتاب باحثون كلُّ درسه من زاوية معينة، ومن الأعمال التي اطلعنا عليها: - "أثر المستشرقين في البحث اللغوي العربي الدكتور عبد الرحمن أيوب مثالا"، ل: حسن كاظم حسين الزهيري

- "موقف عبد الرحمن أيوب من الدرس النحوي- دراسة تحليلية نقدية- لطراد أنور

- "من آراء عبد الرحمن أيوب في كتابه دراسات نقدية في النحو العربي دراسة في التصور النحوي" لسعيد أحمد البطاطي

أما موضوعنا فسيركز على تناول عبد الرحمن أيوب لمصطلحات النحو العربي، ومنهجه وهو الجانب الذي يبدو لنا أنه لم ينل حقه من الدراسة والتحليل عند هؤلاء الباحثين، ولقد حصرنا الموضوع في مصطلحات نحوية أنكرها وأخرى صنّفها تصنيفا مغايرا لما تداوله النحاة، على أن يكون تناولنا لهذين الجانبين من خلال عرض رأي المؤلف، ثم مقارنة ذلك برأي جمهور النحاة، لنوضح مدى وجهة نظر صاحبها.

1. منطلقات أيوب المنهجية والنظرية لدراسة النحو العربي:

لم يخف المؤلف مصادر ومنهج الدراسة الذي آمن به واقتنع بصحة جدواه وهو دراسة اللغة وفق منهج المدرسة الشكلية وتحديد ما سطره (زليج هاريس) (ZelligSabbetai Harris 1909 – 1992) إذ هو يدعو إلى تبني منهجه في أكثر من موضع من كتابه، ويلجّ على ذلك (عبد الرحمن، لا س، ص هـ، و) وهذا بالاعتماد على مظهر اللغة الخارجي، وما يتبع ذلك من تحليل للكلمة وفق عدد حروفها وترتيبها في الكلمة، "ومن ثم فالنحو... هو عبارة عن تحليل لبنية الجملة يقوم على تصنيف عناصرها تصنيفا شكليا وظيفيا بعيدا عما وراء الشكل" (عيد، 2010، ص120) من دراسة المعنى أو التفسير؛ فهذا المذهب يستبعد أي شكل من أشكال التأويل أو الافتراض.

والواقع أن دراسة النحو العربي وفق هذه النظرية مسألة فيها نظر؛ ذلك أن هناك تعددا وظيفيا للمبنى الواحد كاستعمال "ما" التي لها أوجه متعددة: فهي تفيد التعجب، وتكون نافية، و مصدرية، وقد تكون شرطية أو

استفهامية، وقد ترد اسما موصولا، ولو طبقنا الشكل وحده على هذه الكلمة لحكمنا عليها حكما واحدا، وهو ما يتنافى مع المعاني المقصودة منها.

ولاستبعاد النظرية للمعنى كانت محل نقد نعوم تشومسكي كونها كانت تهتم بما سماه البنية السطحية (الشكل) وتهمل البنية العميقة (المعنى أو الدلالة).

وعلى ذلك فإنه لدراسة اللغة لا بد من مراعاة اللفظ والمعنى معا، وذلك بالنظر إلى السلامة اللغوية من جهة، والمعنى والتركيب؛ حيث إن "ما يخص اللفظ في صياغته لا تتم بمراعاة ما يخص الأبنية وتصاريدها فقط، بل لابد من مراعاة ما تدل عليه هذه الأبنية من المعاني؛ لأن اللفظ اللغوي هو الصوت الدال على معنى" (الحاج صالح، 2012، ص10) فذلك هو المنهج المتكامل الأصيل الذي خدم به علمنا اللغة، وهو ما يبدو لنا ملائما لدراستها.

عبد الرحمن أيوب والمصطلحات النحوية:

وقف عبد الرحمن أيوب من المصطلحات التي وضعها النحاة مواقف مختلفة، فبعضها نقد تعريفها، وأخرى نقد مفهومها، وصنف اكتفى بإنكارها، ونوع منها صنّفها تصنيفا مختلفا عما هو متداول لدى غالبية النحاة، ولأن الإحاطة بكل هذا في مقال أمر متعذر، فقد اكتفينا بدراسة عينات مما أنكره من المصطلحات، وكذا ما غير تصنيفه على غير ما اعتاده دراس النحو.

2- مصطلحات نحوية أنكرها عبد الرحمن أيوب:

وهي متعددة، ولكننا سنكتفي ببعض الأنواع، ومنها:

مصطلح التنوين:

والتنوين لغة مصدر للفعل (نَوَّنَ) ونَوَّنَ الاسم: ألحقه التنوين. والتنوين: أن تنوّن الاسم إذا أجرّيته" ويقصد بالإجراء الصرف أو الإعراب، مقابل غير المعرب الذي لا ينوّن.

أما من الناحية الاصطلاحية فيطلق على "نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظا وتسقط خطأ" (اللبيدي، 1985، ص233) وهذا يعني أن التعريف بالإشارة إلى النون الساكنة يقصد به الجانب الصوتي لا الرسم الإملائي، فمن الناحية الكتابية ترسم النون حركتين على آخر الاسم باجتماع ضمتين ك (كتابٌ) أو كسرتين: (كتابٍ) أو فتحتين (كتاباً).

ومن أنواع التنوين التي أنكرها عبد الرحمن أيوب :

1. 2. تنوين المقابلة:

وهو التنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم كما في كلمات: طالبات، مسلمات، كاتبات، فهذا التنوين أطلق عليه تنوين المقابلة، أما عبد الرحمن أيوب فينكر هذا المصطلح جملة وتفصيلا؛ لأنه افتراض من النحاة ولا مبرر له من الناحية اللغوية، لي طرح بعد ذلك مجموعة من التساؤلات:

لماذا يتحتم وجود نون في صيغة جمع المذكر السالم لوجود تنوين في صيغة المفرد؟

وإذا كان وجود هذه النون ضروريا لهذا السبب، فلم لا توجد في جموع الكثرة؟

ثم لماذا يتحتم وجود تنوين في صيغة جمع المؤنث السالم لوجود نون في جمع المذكر السالم؟ (عبد الرحمن، لا س، ص16 و17)

وقد وافقه إبراهيم السامرائي على هذا الإنكار (السامرائي، 1968، ص63 و64). ولم نقف على رأي باحثين آخرين محدثين رفضوا مصطلح تنوين المقابلة غيرهما. والذي يمكن توضيحه في هذا الآتي:
أ- المؤلف ينكر المصطلح ولم يقدم بديلا عنه.

ب- علماء العربية إزاء هذا الاصطلاح فريقان:

فجمهور النحاة: وأغلبهم يوافقون على تسمية هذا النوع من التتوين **تتوين المقابلة** وإن اختلفوا في التعبير عن ذلك (سيبويه، 1988، ج3، ص233). وأما إطلاق المصطلح بالصيغة المتعارف عليها (تتوين المقابلة) فقد تأخر ظهوره، وإذا كان إلياس عطا الله يقول إنه لم يقف عليه قبل ابن يعيش (ت 643هـ) (عطالله، 2007، ص110) فإن (ابن با بشاذ (ت 469 هـ) قد استعمله قبل ذلك بزمان، فمن ذلك قوله: "تتوين المقابلة، وهو يكون في جمع المؤنث السالم، إذا سمي به، من نحو امرأة سميتها بـ «مسلمات»" (ابن با بشاذ، 1977، ج1، ص189) ثم تداوله غيره بهذه الصيغة وشاع على يد نحاة القرن السابع الهجري.

- وقلة من النحاة صنفوه تتوين تمكين، كالزمخشري (الكشاف، 1977، ج1، ص119) والرضي (2007، ج1، ص42 و43) ويظهر من هذا أن من ذهب إلى الرأي الثاني يمثلون القلة من النحاة في حين اختار أغلبهم مصطلح تتوين المقابلة ولم يعترضوا على تسميته.

ج- المصطلح لا يغيّر من ألفاظ اللغة شيئاً ولا تركيبها أو إعرابها، وإنما هو وسيلة لتمييز اللفظة من غيرها، وهو لا يشوّه الاستعمال المتداول عند الفصحاء. فما الداعي إلى الإنكار؟

د- المصطلح لقي قبولا لدى الدارسين وأصبح استعماله مألوفاً، ومراجع النحو تتداوله بتسميته المعهودة، والمعروف أن المصطلح إذا شاع واشتهر فلا يكون هناك مبرر لرفضه، إلا إذا حصل إجماع جديد، وهذا يبدو مستبعداً.

هـ- النحاة لم يطرحوا تلك الافتراضات التي قدمها المؤلف من حتمية وجود نون في صيغة جمع المذكر السالم لوجود تتوين في المفرد، ولكنهم فكّروا في الموضوع وهداهم تفكيرهم إلى هذا الربط بين التتوين الحاصل في جمع المؤنث السالم ونون جمع المذكر السالم وأطلقوا المصطلح.

و- وأما عن فرضية عدم وجود النون في جمع الكثرة فهذا ليس من شأن المشتغلين بعلم النحو، فليس عليهم أن يفرضوا على مستعملي اللغة ما يريدون، وإنما يكمن عملهم في دراسة ما هو مستعمل فعلاً في اللغة، ووصفه واستخلاص الأحكام المتعلقة به، وما دام السليقي لم يستعمل هذه النون في جموع الكثرة، فلا مبرر للغوي الحديث عن شيء غير موجود.

ز- القول بترابط وجود التتوين في المفرد يستدعي وجوباً وجود النون في جمع المذكر السالم فهذا رأي لا نعلم أن نحويًا قال به اللهم إلا ما استند إليه المؤلف مما قاله الخضري في حاشيته على ابن عقيل من أن الاسم الذي لا ينصرف منون تقديراً (ينظر: عبد الرحمن، لا س، ص17). فهذا تفسير يمثل رأياً فردياً يُحتسب لقائله وليس ملزماً لغيره.

2. موقفه من تتوين عوض عن حرف:

ويعني ذلك أن يحلّ التتوين محلّ حرف محذوف كما في كلمة (جوارٍ و غَواشٍ) فالتتوين – وفقاً لهذا المفهوم- في الكلمتين وما أشبههما يعوّض الياء المحذوفة في حالتها الرفع والجر؛ إذ أصلهما (جوازي و غواشي) ذلك هو المفهوم الغالب لدى النحاة.

لكن عبد الرحمن أيوب ينكر مصطلح تتوين العوض في مثل هذه النماذج؛ حيث إن كلمة (جوارٍ) وردت على صيغة منتهى الجموع، ممنوعة من الصرف، ومن ثم فلا يكون التتوين فيها تتوين تمكين، ولكون هذا الحكم لا ينطبق عليها فبرّر النحاة حذف الياء فيها بنظرية التعويض المتهافّة (كما سماها)، والحل من وجهة نظر أيوب كان على النحاة أن يقولوا بأن الحذف الذي وقع في (جوارٍ) قد خرج بها عن شكل صيغة منتهى الجموع فنوّنت، وبهذا لا يكون فرق بين هذه الكلمة وبين المنقوص المفرد مثل قاضٍ (ينظر: عبد الرحمن، لا س، ص18 و19).

ويبدو أن إبراهيم السامرائي يوافق في الرأي؛ فهو يرى أن كل ما في المسألة أن العربية تميل إلى الخفة؛ لذلك لجأ الناطقون بها إلى التتوين تجنباً لتقل النطق بالياء، ولذلك صنفه تتوين تمكين. (السامرائي، 1968، ص64) وبين أن السامرائي لا يختلف عنه إلا في التعليل. وما نود توضيحه في المسألة:

أ- رأي النحاة، وقد وقفوا إزاء هذا المصطلح في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ويرى أصحابه أنه تتوين تمكين، وإذا كان أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) لم يحدد أسماء القائلين به فإن الرضي (ت 686هـ) قد نسبته إلى الزجاج، بينما نسبته السيوطي إلى الأخفش (السيوطي، 2012، ج1، ص119) وهذه النسبة لا تبدو دقيقة، فكل من الأخفش والزجاج لهما تصنيف آخر سيأتي الحديث عنه.

الاتجاه الثاني: وقد صنفه أصحابه على أنه تتوين عوض عن الياء المحذوفة، وهو رأي جمهور النحاة يتقدمهم سيبويه وابن السراج وابن جني، وابن عصفور والرضي، وأبو حيان الأندلسي وغيرهم (ينظر: سيبويه، 1988، ج3، ص308).

الاتجاه الثالث: ويرى أن التتوين في (جوارٍ وغواشٍ) وما شابههما تتوين عوض عن حركة الياء وليس حرف الياء (ينظر: الأخفش، 1990، ج1، ص337).

ولعل ما يبدو من هذه الآراء اتفاق أغلب النحاة على مصطلح تتوين العوض وإن اختلفوا في تفسير ما عوضه التتوين أهو حرف الياء أم الحركة؟ والاختلاف في جزئية من ذلك يعني أن المصطلح سليم، لكونه لقي قبولا لدى غالبية النحاة.

ب- وأما قول المؤلف بأن صيغ منتهى الجموع حقها ألا تتون لأنها في نظره ممنوعة من الصرف، وأنه إذا نُون صنف منها كان على النحاة إخراجها من صيغ منتهى الجموع وإحاقها بالاسم المنقوص مثل قاضٍ (عبد الرحمن، لاس، ص19) فيبدو من رأي المؤلف هذا أنه لم يأخذ برأي سيبويه، الذي أدرجهما في باب واحد، بقوله: "واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع. وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم، فصار التتوين عوضاً.... فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسورٌ قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ، وهؤلاء جوارٍ." (سيبويه، 1988، ج3، ص308) فسيبويه لم يفرق بين الاسم المنقوص وصيغة منتهى الجموع الذي آخره حرف علة مادام كل منهما يخضع في الاستعمال لكيفية واحدة.

ج- والنحاة لم يذكروا أن كل صيغة من صيغ منتهى الجموع لا ينون، وإنما المعيار في ذلك هو الاستعمال؛ فما دام قد ثبت من خلال نصوص العربية تتوين صنف معين من صيغ منتهى الجموع، وهو معتل الآخر كما في (جوارٍ وغواشٍ) اللذين أصلهما (جوارٍ وغواشي) بالياء،، بدليل ثبوت الياء في حالة النصب فتقول: شاهدتُ جوارٍ، وكذا مع دخول "أل" التعريف عليها (الجوارٍ) حيث تظهر الياء في هذه الحالة وإن اختلف الوضع الإعرابي للكلمة، وعاملوا هذا النوع من صيغ منتهى الجموع معاملة الاسم المنقوص ككلمة قاضٍ وغازٍ فإنكاره مصادرة للحقيقة، وتعتت بغير حجة، ومما يدل على أن التتوين عوض من الياء أنه لا يجوز حذف الياء إلا حيث يمكن دخول التتوين فيهما، لأجل الألف واللام أو الإضافة (ابن عصفور، 1998، ج1، ص37).

2. 3. إنكار مصطلح الضمير المستتر:

والضمير صنف من الأسماء عند النحاة، وهو مصطلح بصري، بينما يسميه الكوفيون المكني أو الكناية. ويعرفه ابن مالك بقوله: "المضمر ما دلّ على نفس المتكلم نحو: أنا، و تا (فعلتُ) وإيائي، وياء أكرمني غلامي، أو على المخاطب، نحو: أنت، وتاء (فعلتُ) وياء (تفعلين) ... أو على الغائب، نحو: هو، وإياه، وهاء (أكرمه غلامه)" (ابن مالك، 1977، ج2، ص142) ففي تعريف ابن مالك لا يظهر التحديد الشامل لمفهوم الضمير

ولكنه اكتفى بالإشارة إلى ضمير المخاطب والغائب والمتكلم، والضمائر المنفصلة مثل (أنا، هو) والضمائر المتصلة وإن لم يسمها، كما لم يرد مصطلح الضمير المستتر وهو موضوع حديثنا في هذا الجزء وعلى هذا فما أشار إليه ابن مالك هو القسم الذي يطلق عليه الضمائر البارزة، وأما النوع الثاني وهي الضمائر المستترة، وهي تلك التي لا وجود لها في اللفظ (اللبيدي، 1985، ص135) أي لا يصرح بلفظها ولكنها تُقدّر وتُفهم من سياق الكلام، كقول المدرّس للمتعلم: (انتبه)، فالفاعل هنا غير مذكور ولكنه مقدّر في نظر النحاة بالضمير- (أنت).

وعبد الرحمن لا يرى مبررا لاستعمال أو ذكر الضمير المستتر، وقول النحاة إن الفعل لا بد له من فاعل فكرة فلسفية وليست لغوية، وذلك هو الذي دفعهم إلى تقدير الفاعل الذي يرد ضميرا مستترا كما في المثال (أضرب) و (نضرب) وينكر على النحاة إعرابهم للضمير البارز في جملة (أضرب أنا) و (تضرب أنت) توكيدا فهو يراه فاعلا، وهو ما ينطبق على المثال (يضرب) وحجته في كونه ليس توكيدا أن الضمير في المثال الأخير مستتر جوازا (يضرب هو) فما الذي يمنع من ظهوره؟

والذي اهتدى إليه المؤلف أن الضمير المستتر في مثل هذه الجمل تدل عليه صيغة الفعل، وما دام الأمر كذلك فلا حاجة لوجود الفاعل أو الضمير المستتر (عبد الرحمن، لاس، ص76).

وقد يبدو هذا الطرح - لغير المطلع- فكرة جديدة في النحو العربي، لكن الذي اطلع على رأي ابن مضاء القرطبي (ت 591 هـ) في الموضوع يدرك طرحه للفكرة، فمما جاء في كتابه (الرد على النحاة) قوله: "فإن قيل: فما تقول في مثل: (زيد قام) إذ قالوا: إن في قام ضميرا فاعلا؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين الفاعل لا يتقدم، ولا بد للفعل من فاعل ... وعلى ذلك فلا ضمير لأن الفعل يدل عليه" (القرطبي، 1982، ص90) وهذا يؤكد أن فكرة إنكار الضمير المستتر فكرة قديمة وليست وليدة اليوم.

وممن أنكر من الباحثين هذا المصطلح إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي أصدره سنة 1937م (مصطفى، 1992، ص56) كما كان ذلك من بين قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1945 ضمن نظره في مقترحات لجنة وزارة المعارف التي كلفت بتيسير النحو؛ فمما جاء في ذلك: "أما الضمائر المستترة وجوبا وجوازا فمصرف عنها النظر." (مجلة مجمع فؤاد، 1951، ص194) مع العلم أن تلك القرارات قد تخلت عنها وزارة المعارف في 1957م.

وقد نحا نحوه هذا مهدي المخزومي فهو حين يعرب جملة (الجود يفقر) يقول الآتي: "الجود: فاعل مقدم، مرفوع، يفقر: فعل الحاضر، المسند، وليس في (يفقر) ضمير مستتر يعود على (الجود) يعرب فاعلا." (المخزومي، 1985، ص236).

وهذا الرأي ذاته ما ذهب إليه تمام حسان فهو يرى أن التقدير بصفة عامة بلية فلسفية ابتلي بها النحو العربي، مشيدا بموقف ابن مضاء القرطبي في رفضه لتقدير الضمير المستتر في مثل: (زيد قام) (تمام، 2000، ص19).

كما سار إبراهيم السامرائي في هذا الاتجاه بإنكار مصطلح الضمير المستتر، ففي جملة: " (الشمس طلعت) قالوا: إن في الفعل "طلعت" ضميرا مستترا هو الفاعل للفعل. والذي نراه أن لا ضمير مستترا في هذه الجملة، والفاعل هو "الشمس" وإلى هذا ذهب الكوفيون" (السامرائي، 1968، ص71) ونسبة المسألة إلى الكوفيين قول تدحضه أقوال الكوفيين أنفسهم. كما سنوضح ذلك لاحقا.

أ- مصطلح الضمير المستتر أمر أقرّه النحاة قديما ويدركه المتعلم المبتدئ والماهر به على السواء، ولا يخلو أي مؤلف في هذا العلم من وجوده والحديث عنه، ومجaraة الشكلائية أو الوصفية في رفض كل ما هو غير ملفوظ موضوع تجاوزه الدراسات اللسانية خاصة بعد ثورة نعوم تشومسكي على ذلك.

ب- يتفق النحاة البصريون والكوفيون على تقدير الضمير المستتر وإن اختلفوا في طريقة تسميته؛ فقد استخدم سيبويه مصطلح المضمّر الذي لا علامة له مرة، ومصطلح أضمرت فاعلا في النية، وهي الكيفية ذاتها التي وردت في كتاب المقتضب للمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي وغيرهم (سيبويه، 1988، ج1، ص250)، وذلك ما يظهر اعتدادهم بالضمير المستتر كونه مفهوما بين المتكلم والمخاطب، فلا حاجة لتكرار الاسم فيستغنون عنه بالضمير المقدّر (المستتر).

ولا يختلف الكوفيون عنهم في هذا؛ فالفراء استعمل مصطلح الضمير لمفهوم الضمير المستتر مرة كما في قوله تعالى: ﴿وإن تخالطوهم فأخوانكم﴾ [البقرة/220] إذ يقول: "ترفع الإخوان على الضمير (فهم) كأنك قلت: فهم إخوانكم" (الفراء، 1983، ج1، ص141) واستعمل في موضع آخر مصطلح إضمار مكني (الفراء، 1983، ج1، ص93) وهو قول صريح وردّ واضح على من نسب للكوفيين رفضهم للضمير المستتر.

وأما عن تسمية مصطلح الضمير المستتر بالصيغة المتداولة فيبدو أن بداية ذلك يعود إلى نهاية القرن الرابع الهجري على يد كل من أبي الحسن الوراق (ت 381 هـ) وعلي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) فالأول [الوراق] جاء ذلك من خلال تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ﴾ [البلد/12] فيقول: "هَذَا خطاب للنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الْمُخَاطَبُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ إِطْعَامَ أَنْتَ يَتِيمًا. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا كَانَ الْفَاعِلُ مَضْمُورًا فِي (الإِطْعَامِ) كَمَا يَضْمُرُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِنَا: أَنْتَ مَطْعَمٌ، فَفِي (مَطْعَمِ) ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ، كَمَا اسْتَتَرَ فِي الْفِعْلِ، إِذَا قُلْتَ: تَطْعَمُ؟" (ابن الوراق، 1999، ص308) فهذا يبين أن مصطلح الضمير المستتر قد عُرف في هذا العهد، بدليل استعمال الرماني لمصطلح (الضمير المستتر) (الرماني، 1998، ص569) وليس الزمخشري (ت 538 هـ) من ولّد المصطلح كما ذكر ذلك إلياس عطا الله (عطاالله، 2007، ص232).

2. 4. إنكار مصطلح المصدر المؤول:

المصدر المؤول مصطلح مركب؛ إذ هو يتكون من الحرف المصدرى، أو بتعبير بعضهم الموصول الحرفى، والصلة. والحروف المصدرية خمسة:

أ- (أَنْ) وصلته الفعل المضارع في مثل: (أَحْبُّ أَنْ تَفُوزَ) وتأويلهما بمصدر صريح: أَحَبُّ فَوْزَكَ.

ب- (أَنَّ) وصلتها مع اسمها وخبرها كقولنا: (بلغني أنك ناجح) أي: بلغني نجاحك.

ج- (لَوْ) وصلته مع الفعل المضارع، و أن تسبق (لو) بالفعل وَدَّ في مثل: وددت لو تعمل بجد.

د- (مَا) وقد تكون مصدرية فقط في مثل: سرّني ما عملت، أي: سرّني عملك.

وقد تأتي مصدرية ظرفية كقولك: لن أنسى جميلك ما دمت حياً، أي مدة دوامي حيا.

هـ- (كَيْ) وصلتها فعل مضارع في مثل: جئت كي أهنئك، أي: لتهنئتك.

ذلك هو المتداول لدى المشتغلين بعلم النحو؛ فهم يقدّرون هذه الحروف مع صلتها فيؤولون بهما مصدرا صريحا، ويكون الموقع الإعرابي لذلك المصدر حسب وضعه في الجملة.

أما عبد الرحمن أيوب فإنه ينكر هذا المصطلح لأنه - في نظره - أمر غير واقعي من جهة، لأن النحاة يفترضون لفظا لا وجود له أصلا، ويقدّرون حركة غير موجودة من ناحية أخرى، وذلك في مثل: "أريد أن أقوم" فهو يرى أن تقدير أو تأويل المصدر بمفعول به (القيام) شيء لا يعتدّ به، وفكرة مستوحاة من خيال النحاة (عبد الرحمن، لاس، ص52) ونعتقد أن ما ذهب إليه عبد الرحمن أيوب هو المخالف للواقع، لا ما ذهب إليه النحاة.

ولعل هذا التوجه سببه تأثر المؤلف بالمذهب الشكلي، ثم ما عرفته الفترة من بداية انتشار المذهب الوصفي والتعريف به في العالم العربي، والذي بادر به مجموعة من الباحثين الذين درسوا في الغرب أو ممن تأثروا بذلك بشكل غير مباشر مثل مهدي المخزومي الذي لا يرى حاجة لتقدير المصدر المؤول في مثل: (أعجبني أن

تمرح) لوجود اختلاف بين استعمال أدوات الوصل مع الفعل من حيث الغرض، واستعمال المصدر، فكل واحد منهما غرض من الاستعمال، لأن الفعل يدل على التجدد بينما يدل المصدر على الشيء الثابت (المخزومي، 1985، ص316) لذلك نراه يتحاشى تسمية المصدر المؤول وهو يعرب جملة (سرّني أن تتماثل) فيقول: "أن: أداة وصل، تماثل: فعل مضارع (فعل الحاضر) وفاعله المخاطب، أي: أنت " (المخزومي، 1985، ص43) ويبدو أن منكري مصطلح المصدر المؤول يمثل قلة من الباحثين ولم يلق استجابة كافية حتى من بعض الناقدين للنحو العربي أنفسهم، ومن هؤلاء تمام حسان الذي يبدو أنه لا يساير كلا من عبد الرحمن أيوب ومهدي المخزومي في هذا الطرح؛ ففي كتابه (الخلاصة النحوية) نجده في باب حروف المعاني يضع حيزا خاصا للحروف المصدرية ويعددّها، ثم يستشهد بآيات من القرآن الكريم أو يمثل لبعضها بكلام عربي فصيح (تمام، 2000، ص75) ولم يعترض على المصطلح.

وموقفنا من المؤلف في المسألة نوجزه في الآتي:

أ- المصدر المؤول معتدّ به منذ القرن الثاني للهجرة إلى يومنا وإن لم يثبت مستعملوه مصطلحا محددا؛ فالخليل وهو يتحدث عن (أن) يقول: أن: خفيفة: نصف اسم، وتماهه بفعل، كقولك: أحبّ أن ألقاك، أحبّ لقاءك، فصار (أن) و (ألقاك) اسما واحدا" (الفراهيدي، لاس، ج8، ص396) واستخدم سيبويه عبارة بمنزلة مصدر بمعنى المصدر المؤول، أما الأخفش فاختر عبارة بمنزلة الاسم مرة، واسم المصدر أخرى، وأما المبرد فقد عدّد أنواعا من الحروف المصدرية وصلتها واعتبرها معا مصدرا، واختار الزجاج تأويل المصدر وهو ما فعله ابن السراج وأبو القاسم الزجاجي (سيبويه، 1988، ج3، ص153) وهذا ما يعني أن المصطلح قد تأخر ظهوره لوقت متأخر.

ولعل ابن مالك (ت 672 هـ) هو من أطلق المصدر المؤول؛ ففي كتابه التسهيل ورد مصطلحا المصدر الصريح والمصدر المؤول" (ابن مالك، 1990، ج3، ص166) ومن ذلك العهد أخذ المصطلح في الانتشار عند من جاء بعده، وإن استخدم بعضهم مصطلح المصدر المنسبك.

ب- اللجوء إلى استعمال المصدر المؤول ليس تكلفا من المشتغلين بهذا العلم، وإنما يعدّونه وجها من أوجه التفسير لمدلولة، الذي يراد منه المزيد من الإيضاح للمتعلمين.

ج- وأما عن قول المخزومي: لا ننكر أن هناك فرقا بين استخدام أداة الوصل المصدرية مع الفعل وبين استخدام المصدر المؤول؛ فقولنا: "أريد أن أقوم" يختلف لا شك عن قولنا: "أريد القيام" وإن كان الفرق في الدلالة بينهما يمكن فهمه من خلال ما يعرف بخصائص التراكيب، ولكن هذا ليس مدعاة لإنكار المصطلح.

2. 5. مصطلح الحذف في جملة المبتدأ والخبر:

في اللغة العربية حالات يلجأ فيها مستعمل اللغة إلى الاختصار بحذف كلمة أو جملة إذا كان قد علم أن المخاطب يستوعب ما يقصده فيستغني عن الذكر والتكرار، ومن تلك الحالات ما يتعلق بالجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) فقد يحذف أحدهما لدلالة السياق على اللفظ المحذوف، ونكتفي هنا بـ:

3. 5. 1. حذف المبتدأ:

وذلك في مثل عبارة "صبر جميل" إذ يقدر بعضهم مبتدأ محذوفا تقديره: (أمرني صبر جميل) أو (شأنني) ولكن عبد الرحمن أيوب يرفض هذا، ثم يلتفت إلى قول النحاة (بصيغة الجمع) بأن المصدر "صبر" قد ناب مناب فعله، وبأن المثال في الأصل (اصبر صبرا جميلا) وبعدها يشير إلى المرجع الذي وردت فيه الفكرة وهو (حاشية الصبان على شرح الأشموني) ليجد ذريعة أخرى لتبرير إنكار الحذفان الجملة خبرية حولها النحاة إلى جملة إنشائية تتضمن الأمر بالتزام الصبر (عبد الرحمن، لاس، ص164) وفيما ذكره المؤلف ملاحظات:

أولاً: نص الصّبّان ورد كالأتي: "قوله: (بدلاً من اللفظ بفعله) أي بواسطة؛ لأن الأصل "أسمع سمعا وأطيع طاعة" حذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب إذ يجب فيها حذف الفعل" (الصبان، 1997، ج1، ص324) وفي القول أمور تقتضي التوضيح:

أولها: عبّر عبد الرحمن أيوب بصيغة الجمع "النحاة" ولكنه عندما أراد التحديد أشار إلى حاشية الصبان، وكان على المؤلف أن يوجه النقد للصبان وحده دون تعميم؛ لأن الرأي يخص المؤلف المعني ولا يلزم غيره. ثانياً: عبارة الصبان هي: "أسمع سمعا وأطيع طاعة" وليس بصيغة الأمر: "اصبر صبراً جميلاً" كما ذكر المؤلف؛ فالصبان استعمل صيغة المضارع، وعليه فأسلوب العبارة خبري وليس إنشائي.

ثالثاً: النحاة لا يختلفون في مسألة الحذف، ولكنهم اختلفوا في تفسير اللفظ المحذوف في العبارة السابقة: فالفريق الأول قدّر المبتدأ المحذوف في قوله تعالى: (فصبر جميل، والله المستعان على ما تصفون) [يوسف/18] وتفسيره: (الأمر صبر جميل) أو (أمري أو شأني صبر جميل) وممن قال بهذا سيبويه والأخفش وأبو إسحاق الزجاج، وابن السراج ومكي بن أبي طالب، ومحمد الطاهر بن عاشور (الأخفش، 1990، ج3، ص96).

بينما رأى فريق آخر من النحاة أن الأمر يحتمل الوجهين: إما بحذف المبتدأ فتُفسّر الجملة على هذا النحو: (أمري أو شأني صبر جميل) أو يكون الخبر هو المحذوف فيصير التقدير: (صبر جميل أمثل أو أجمل) وممن قال بهذا أبو علي الفارسي، والزمخشري وابن يعيش، وعباس حسن (ابن يعيش، 2001، ج1، ص240) وفي هذا سعة لتفسير المعنى، وإذا كان النحاة متفقين على مصطلح الحذف وتقدير اللفظ المحذوف كونه يُفهم من السياق فما جدوى الاعتراض على ذلك؟

رابعاً: فيما يخص الحذف وجوباً فقد تعذّر علينا الوقوف على هذا المصطلح عند النحاة المتقدمين، فكل ما حرصوا عليه ذكر العبارة وتفسير ما يكون قد خفي على القارئ دون الخوض فيما إذا كان الحذف جوازاً أو وجوباً، ولعلّ ذلك قول لأحد المتأخرين، وقد يكون ابن الحاجب هو من بادر إلى إطلاق كلمة الجواز والوجوب (الرضي، 2008، ج1، ص241) ثم شاعت عند بقية النحاة المتأخرين.

أما عن الدافع إلى الحذف فلا بد من عيش كلام مفيد يظهر من خلاله ترابط كل من المبتدأ والخبر، وتبيان الحالة التي يلجأ فيها مستعمل اللغة إلى حذف أحد الألفاظ عندما يقول: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بدّ منهما، إلا أنه قد تُوجد قرينة لفظية، أو حالية تُغني عن النطق بأحدهما، فيُحذف لدلالاتها عليه، لأنّ الألفاظ إنّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حُكماً وتقديراً" (ابن يعيش، 2001، ج1، ص239) لأن من طبيعة العربية ميلها إلى الاختزال والاختصار والحذف إذا كان في الكلام ما يدل على المحذوف، وهو أمر سائع عند علماء العربية وأسبقهم إلى هذا أولئك الذين عايشوا عصر الفصاحة وشافهوا الأعراب.

المحور الثاني: مصطلحات غير تصنيفها: ومثلما كان المؤلف ينكر مصطلحات بعينها فإنه سعى إلى تغيير تصنيف مصطلحات نحوية واختار لها اصطلاحاً مختلفاً، ومن تلك المصطلحات:

4. 1. **التنوين في كل وبعض تنوين تمكين:** من أنواع التنوين صنف يعود على اسم متقدم فيعوض

المضاف إليه المحذوف، ويخص ذلك لفظي (كل وبعض) إذا قطعاً عن الإضافة في مثل: 'قدم الضيوف فرحبّت بكلّ) أي: بكل الضيوف، فحذفنا المضاف إليه (الضيوف) ليكون التنوين عوضاً عنه.

(عباس حسن 1975، ج1، ص40)

هذا الذي أقره عموم النحاة، ولكن عبد الرحمن أيوب اختار تصنيفاً آخر لهذا النوع من التتوين فجعله تتوين تمكين. وحججه في ذلك أن اللفظين (كل وبعض) منصرفان ويلحقهما التتوين والمنون منصرف، وهما يجران بالكسرة، وكون التتوين فيهما يقع عند عدم وجود اسم مضاف إليه

وإذا صح أن نقول بأن التتوين في (كل وبعض) للتعويض عن المضاف إليه، حيث إن هذين اللفظين يشبهان كلمة: (كتابٌ محمد) بدون تتوين في لفظ (كتاب) فإذا لم توجد الإضافة وُجد التتوين سواء بسواء في كل وبعض (عبد الرحمن، لاس، ص18) والذي ينبغي تسجيله فيما يخص هذا التوجه للمؤلف هو الآتي:

أ- **تتوين عوض عن محذوف هو الضمير:** وهذا رأي جمهور النحاة منهم ابن السراج والسيرافي، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري وصدر الأفاضل، والعكبري (ابن يعيش، 2001، ص449) فهؤلاء وغيرهم صنفوا التتوين في الكلمتين تتوين عوض

ب- **فريق متردد بين كونه تتوين عوض أو تتوين تمكين:** ومن أبرز من يظهر ذلك عندهم أبو حيان الأندلسي وابن هشام (الأندلسي، 2005، ج1، ص311) فهما ذكرا الرأيين السابقين ولم يرجحا رأياً محدداً.

ج- **فئة صنف هذا النوع من التتوين تتوين تمكين** وممن قال بذلك ابن يعيش (ابن يعيش، 2001، ج5، ص156) وخالد الأزهرى (الأزهرى، 2000، ج1، ص26) ومن هذا يبدو أن عبد الرحمن أيوب قد اختار رأياً لبعض النحاة - وهم قلة - وتبنّاه بكيفية لم يلتزم فيها الأمانة العلمية؛ إذ لم ينسب الرأي لأصحابه الحقيقيين، مما قد يلتبس على القارئ غير المطلع فيتصور أن هذا التصنيف لعبد الرحمن أيوب وليس لغيره..

والذي يبدو لنا من كل هذا أن التتوين في (كل وبعض) تتوين عوض وليس تتوين تمكين للأسباب الآتية: النحاة لم يرغب عن فكرهم أن حالة تتوين اللفظين مقيدة؛ فهي ليست منونة في كل الحالات، لذلك حددوا حالات تتوينهما، ومنها:

أ- ألا تكونا مضافتين أو بتعبير النحاة أن تكونا مقطوعتين عن الإضافة، فإنهما إذا أُضيفتا ذهب تتوينهما، سواء أُضيفتا إلى نكرة مثل: (كلٌ إنسانٍ ونصيبُهُ) أو إلى معرفة، كقولنا: (كلُّ الطلابِ ناجحون)

ب- في حالة تتوينهما تكونا مرتبطتين بكلام قبلهما، وهذا ما وضحه السهيلي عن حالة تتوينهما إذ "لا بد من مذكورين قبلها" (السهيلي، 1992، ص218) وذلك الذي قبلهما ما يعود عليهما التتوين، من ذلك هاتان العبارتان: "قسمت المال بين المستحقين؛ فأعطيت كلاً نصيبه، أي: كل مستحقٍ." و "اعتدل الجو أيام الشتاء إلا بعضاً. أي: بعض أيامٍ." (حسن، 1975، ج1، ص40) فعند تتوينهما يُحذف المضاف إليه أو الضمير، وذلك ما يعوضه التتوين فيهما.

ج- الفرق بين تتوين كل وبعض من جهةٍ وتتوين المعرب أن تتوين الاسم المتمكن لا يدل فيه التتوين على لفظ متقدم فإذا قلنا: (هذا كتابٌ مفيدٌ) فإن تتوين (كتاب) و (مفيد) ليس فيهما ما يعود على لفظ متقدم بينما تتوين كل وبعض يعوض الضمير أو المضاف إليه المحذوف كما مرّ.

3. 2. الأسماء المقصورة والمنقوصة مبنية:

قسم النحاة الأسماء من حيث قبولها لظهور العلامة الإعرابية إلى ما يعرب بحركات ظاهرة وهي الأسماء المنتهية بحرف صحيح، ومنها ما يعرب بحركة مقدرة كالمقصور والمنقوص، وصنف ثالث لا تظهر عليه العلامة الإعرابية بحيث يبقى على حالة واحدة لا يتغير وسموه المبني، أما تصنيف عبد الرحمن أيوب. فقد جعل المقصور ك (عيسى) و (مصطفى) واسم الإشارة (هذا) في مستوى واحد، ولتوضيح موقفه هذا قدم المبررات الآتية:

في تمهيده للحديث عن المصطلحات الثلاثة (المقصور والمنقوص والممدود) فرّق بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، حيث رأى أن الحالة الإعرابية مسألة ذهنية، بينما العلامة الإعرابية أمر لفظي؛ لأنها تظهر

على الفعل كما في المثال: (ضرب محمدٌ علياً) فالعلامة الإعرابية على كلمة محمد هي الضم، وإذا كانت العلامة أمراً لفظياً فليس من المنطق أن نقول بأنها مقدرة، فغير الملفوظ لا وجود له.

تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنية قائم على أساس قابلية آخرها للتغيير بالحركات أو عدم التغيير، وعلى هذا فلا فرق بين كلمة (عيسى) و(هذا) و (مصطفى) وسماها الكلمات المتماثلة، ومن ثم فلا فرق بين الكلمات المعربة بحركات مقدرة والمبنية مادامت العلامة الإعرابية لا تظهر على آخرها (عبد الرحمن، لاس، ص48).

وهذا الذي تبناه عبد الرحمن أيوب يبدو أنه قد سبقته جهود بعض المؤسسات العلمية وباحثون ومن ذلك:

أ - ما اقترحه لجنة وزارة المعارف المصرية المكلفة بتيسير النحو وأقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1945 من الدعوة إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلي، والذي جاء فيه: "يُستغنى عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات، وفي إعراب الاسم الذي تقدّر عليه الحركات، فيقال في إعراب (مَنْ) في قولك: (جاء من أكرمني) مَنْ: اسم موصول مبني مسند إليه محله الرفع. وفي نحو: (جاء الفتى والقاضي) اسمان مسند إليهما محلها الرفع" (مجمع فؤاد الأول، ج6، ص193) ويظهر من نص قرار المجمع أن غرضه التيسير على المتعلمين فاكتفى بذكر كلمة محل، وأطلق مصطلح المسند إليه على الفاعل اقتداء بما تداوله البلاغيون، ودعا لترك تقدير العلامة الإعرابية.

ب - موقف مهدي المخزومي: وهو بدوره صنف الاسم المقصور من المبنيات، ومن ذلك قوله: "والمبنيات من الأسماء ما ختم بألف لازمة، وهو المقصور، نحو: فتى، عصا، مصطفى، ليلي، سُغدى". (المخزومي، 1985، ص28) فالمخزومي تصنيفه صريح بأن الاسم المقصور مبني، ومبرره انتهاء الاسم بألف لازمة، وهو يعد صوتاً ساكناً لا تظهر عليه العلامة الإعرابية، ولذا ينبغي إلحاقه بالأسماء المبنية.

ج- موقف إبراهيم السامرائي: وقد تجلت نظرتة في جانبها التنظيري والتطبيقي: فمن الناحية النظرية هو مقتنع بصحة المنهج الوصفي الذي لا يقر إلا بما هو ظاهر وملحوس لذلك دعا إلى تبنيه في دراسة النحو العربي واستبعاد كل ما لا ينسجم مع متطلباته، ومنه الإعراب التقديري إذ قال: "إن المنهج الوصفي يبعد الكثير من المسائل النحوية ... إذ لا مكان في هذا المنهج الوصفي للإعراب التقديري" (السامرائي، 1968، ص68) وعلى هذا فإن ما ندعوه الإعراب التقديري مرفوض لدى أصحاب هذا الاتجاه. ومن الناحية التطبيقية تظهر صورة تقاربه مع عبد الرحمن أيوب حين يصنف المقصور مبنياً، وذلك قوله: "حد المقصور: كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة. أقول: ويدخل في هذا اسم الإشارة "ذا" و "متى" و "حتى" (السامرائي، 1994، ص157) وتصنيف هذه الكلمات كلها ضمن نوع واحد يجانبها الصواب؛ فالمقصور معرب بينما اسم الإشارة مبني، وكذلك اسم الاستفهام (متى) ، وحتى حرف والحروف مجمع عليها ضمن المبنيات. والتسوية بين المعرب بحركات مقدرة وما هو مبني مسألة غير منطقية؛ لاعتبارات منها:

- (عيسى) و (مصطفى) اسمان مقصوران، والمقصور في عرف النحاة اسم متمكن، بينما (هذا) اسم مبني، والمتمكن يتميز بقابليته "لتحمل الزيادات يمينا ويسارا على محور التعاقب" (الإبراهيمي، 2006، ص98) فيمكن إدخال (أل) التعريف: (المصطفى) ويمكن تثنيته (مصطفيان) ويجمع جمع المذكر السالم (مُصْطَفَوْنَ) وفي القرآن الكريم ﴿وَأَتَاهُمْ عَنَّا لَمَنِ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارُ﴾ [ص47] وفي أقوال النحاة الأوائل ما يؤكد هذا الاستعمال؛ فسيبويه وهو يتحدث عن علامة جمع المذكر السالم يقول: "ومثل هذه الواو واو مصطفىون؛ لأنها واو زائدة لحقت للجمع" (سيبويه، 1988، ج4، ص156) وهو رأي المبرد" (المبرد، 1979، ج1، ص259) وابن السراج (ابن السراج، لاس، ج2، ص418) وفي كتب الصرف قواعد محددة لتثنية المقصور والمنقوص وجمعها جمعا مذكرا سالما أو جمع تكسير، وغير ذلك من التحويلات المختلفة التي يقبلها هذان الاسمان. فهل هذه الخصائص يمكن تطبيقها على (ذا) التي اعتبرها المؤلف مثل (عيسى) و (مصطفى)؟

- إن (ذا) اسم إشارة يلتزم حالة واحدة وإن اختلفت أوضاعه الإعرابية ولا يقبل أي شكل من أشكال التحويل في لفظه؛ لأنه مبني وهو مصطلح تم توليده عن طريق المجاز؛ فشُبِّهَت الكلمة التي لا تتغير في تركيباتها المختلفة بالبناء المتين على سبيل الاستعارة التصريحية، وعلى هذا فمصطلح الإعراب والبناء لم يأت به النحاة اعتباطاً، ولكنهم صاغوه وفق وسائل توليد المصطلح العلمي المتعارف عليها.

3.3. تاء التأنيث الساكنة ضمير وليست حرفاً:

تاء التأنيث في عرف النحاة علامة تلحق ثلاثاً أنواع من الكلمات:

أ- الفعل في مثل: (نجحتُ فاطمةً) فالتاء في (نجحتُ) تدل على التأنيث، دخلت على الفعل الماضي، وهي ساكنة، وليس لها محل من الإعراب.

ب- الاسم في مثل: (فاطمة) وهي مجرد علامة تأنيث، وتظهر عليها العلامة الإعرابية فيكون الاسم الذي اتصلت به إما فاعلاً أو مفعولاً أو اسماً مجروراً حسب الحالة التركيبية التي يكون عليها ذلك الاسم.

ج- الحرف: وذلك في مثل: رُبَّتْ، وثُمَّتْ، فدخول التاء على (رُبَّ) و (ثُمَّ) وما أشبههما لمجرد التأنيث غير أن الذي يعيننا في هذا المقام النوع الأول؛ لأن عبد الرحمن أيوب رأى أن التاء في (ضربتُ) يشملها تعريف الضمير؛ إذ هي تدل على غائب، وكان ينبغي تصنيفها كنون النسوة ضميراً، ولتبرير موقفه في ذلك عاد مرة أخرى إلى التذكير بالنظرية اللسانية التي آمن بها (الشكلانية) التي من مبادئها اعتبار الدلالة لا تصلح أساساً للتعريف، وكون ما بنى عليه النحاة نظرتهم من أن الفاعل لا يتعدد فكرة غير منطقية، فلا مانع من وجود لفظين يدلان على الفاعل في الجملة الواحدة مثل: (جئتُ أنا) فهذه الجملة مساوية لجملة (ضربتُ فاطمةً) (عبد الرحمن، لاس، ص71) وهذا التصنيف وإن كان يعدّ من الآراء الخاصة فهو يحتاج إلى تقديم جملة ملاحظات:

1- تصنيف تاء التأنيث الساكنة المتصلة بالفعل الماضي اسماً رأي نسبته كل من ابن هشام والسيوطي (الأنصاري، 1985، ص157) إلى الجلولي " (ت 561هـ) وهذا يعني أن القائل بهذا التصنيف نحوي قديم يعود إلى القرن السادس الهجري

2- النحاة مجمعون على تصنيف تاء التأنيث الساكنة حرفاً، واتفاقهم ينبغي احترامه، ومخالفة نحوي واحد من بين المئات خرق إجماع النحاة بتعبير ابن هشام (الأنصاري، 1985، ص158).

3- الفعل لا يحتمل ضميرين فاعلين في آن واحد، وهو ما أكدّه السهيلي حين قال: "قول العرب: الهندان قامتا وفعلتا، وبالتاء والضمير معاً، يدل على أن التاء حرف، وليست بضمير؛ إذ لا يكون للفعل ضميران فاعلان" (السهيلي، 1992، ص123) فالتاء في (قامتا وفعلتا) حرف تأنيث، وألف الاثنين هو الضمير الذي وقع فاعلاً.

4- اعتبار هاضميراً مسألة غير منطقية؛ إذ "لو كانت اسماً لكنت إذا قلت: (قامت هند) قدمت الضمير على المظهر، وذلك لا يجوز" (ابن يعيش، 2001، ج2، ص298) لأن الضمير وظيفته أن يعود على لفظ متقدم رغبة في عدم تكرار اللفظ.

5- التسوية بين تاء التأنيث وتاء المتكلم من خلال المثالين: (ضربتُ فاطمة) و (جئتُ أنا) باعتبار تاء التأنيث ضميراً فاعلاً، وفاطمة فاعلاً آخر في الجملة الأولى استنتاج وتوصيف غير دقيق؛ فتاء التأنيث علامة لتأنيث الفاعل، وقد تقدم أن الضمير لا يسبق الاسم الظاهر، وأما الجملة الثانية التي فيها ضميران (التاء المتحركة في قمْتُ) والضمير (أنا) فإن أبسط متعلم للنحو العربي يدرك أن الضمير (أنا) في هذا التركيب تأكيد وليس فاعلاً كما زعم عبد الرحمن أيوب.

6- التسوية بين تاء التأنيث ونون النسوة أمر مختلف: ومفهوم عبد الرحمن أيوب وتسأوله: لم لا نعتبر تاء التأنيث كنون النسوة ضميرين باختصاص تاء التأنيث للدلالة على المفرد، ونون النسوة لجمع الإناث؟ وهنا

ينبغي التنبيه إلى ما بيّنه النحاة في هذا الشأن من أن تاء التأنيث ليست اسما يعود على متقدم، وإنما هي مجرد علامة تأنيث، بينما نون النسوة اسم مثل بقية الضمائر تعود على اسم متقدم.

3. 4. الضمائر المتصلة بالأفعال حروف:

من أنواع الضمائر تلك التي تتصل بالأفعال، كتاء المتكلم في مثل: (فعلتُ) وألف الاثنين في (فَعَلَا) و واو الجماعة في (فعلوا) وياء المخاطبة في مثل (تفعلين) ونون النسوة في (يفعلن) لكن عبد الرحمن أيوب ينكر على النحاة تصنيفهم لها ضمائر (أي أسماء) بل هي في نظره مجرد حروف، للحجج التالية:

أ- التعريف الذي وضعه النحاة لا ينطبق عليها، فهي لا تدل على مخاطب أو غائب أو متكلم؛ فألف الاثنين و واو الجماعة يدلان على العدد، ونون النسوة تدل على التأنيث والجنس.

ب- تناقض النحاة في تصنيف هذا النوع من الكلمات بين حالة اتصالها بالأسماء أو الأفعال؛ فهم يعتبرونها حروفا في حال اتصالها بالأسماء، أما في حال اتصالها بالأفعال فصنفوها أسماء، وحتى في بعض الصيغ الفعلية يختلف تصنيفهم لها، ففي مثل (ضربتُما) فالألف حرف، لكنهم في مثل (اكتبَا) صنفوها ضميرا، أي: اسما(عبد الرحمن، لاس، ص70).

ونود أن نوضح - بداية - أن فكرة هذا التصنيف قديمة تعود إلى أبي عثمان المازني (ت 245 هـ) حسبما ذكره أبو سعيد السيرافي ثم ابن يعيش والرضي وابن هشام، ونكتفي هنا بما أورده السيرافي في هذا إذ يقول: "وقد قال أبو عثمان وغيره من النحويين إن الألف في (قاما) والواو في (قاموا) حرفان لا يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين، وأن الفاعل في النية" (السيرافي، 2008، ج1، ص150) ويقصد بالفاعل في النية الضمير المستتر.

وذلك ما قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة في 1945 الذي جاء فيه: "ضمائر الرفع المتصلة بارزة أو مستترة مثل: قمتُ وأخواتها و أقوم ويقوم وقم ولا تقم وقاموا ويقومان ويقومون ويقمن كلها لا محل لا اعتبارها ضمائر عند الإعراب، وإنما هي في الضمائر البارزة حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده" (مجمع فؤاد الأول، ج6، ص194) ومما يظهر من اختلاف قرار المجمع في هذا دمج بين الضمائر المستترة والمتصلة في حكم واحد، بينما أنكر أيوب المستترة إنكارا مطلقا، في حين وافق ما جاء به المجمع في تصنيف الضمائر المتصلة حروفا.

ومن الباحثين المحدثين الذين وافقوا على هذا التصنيف إبراهيم السامرائي عندما قال: "ولا بدّ لي من القول: إن تاء التأنيث التي تلحق الفعل لا تختلف كثيرا عن الواو في قولنا: (الرجال حضروا) وعن الألف في قولنا: (الوالدان حضرا) وعن النون في قولنا: (النسوة حضرن) فهي إشارات تدل على أن المسند إليه جمع مذكر أو مثنى أو جمع مؤنث، ولا يمكن أن تكون فاعلين للفعل (حضر) فالفاعل في كل جملة هو المسند إليه المتقدم"(السامرائي، 1968، ص218) ويظهر من قول السامرائي مخالفته لعبد الرحمن أيوب في تاء التأنيث فهي مجرد علامة في حين صنفها أيوب ضميرا، لكنهما يتفقان على أن واو الجماعة ونون النسوة وألف الاثنين مجرد علامات للعدد أو حروفا وليست ضمائر.

ويبدو أن توجه إبراهيم السامرائي هذا قد كان له تأثير على لجنة تأليف كتاب (لغتي) والنحو الإحصائي الصادر عن وزارة المعارف العراقية في إحدى طبعاته سنة 1963م الذي "جعل الضمائر المتصلة بالأفعال إشارات وعلامات تدل على شخص المسند إليه"(العقيلي، 2017، ص141) فقد كان أحد أعضائها البارزين مما مكنه من فرض الفكرة على لجنة التأليف. ومهما يكن من أمر فإن القائلين بتصنيف الضمائر المتصلة حروفا فئة قليلة وأغلبهم من الباحثين المعاصرين، واصطلاحهم هذا تعوزه الحجة للأمور التالية:

أ- جمهور النحاة من البصريين والكوفيين لا يختلفون في عدّ تاء المتكلم وألف الاثنين و واو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة ضمائر (الفراء، 1983، ج 1، ص 361) (أسماء) إلا ما تُسبب إلى المازني وهو رأي فردي لا يمكن اعتباره حجة ملزمة، ونكتفي هنا بما ورد عن سيبويه والفراء، فسيبويه يظهر رأيه في الآتي: "وأما الإضمار فنحو: ... والتاء التي في فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ، وما زيد على التاء نحو قولك: فعلتما وفعلتم وفعلتنَّ، والواو التي في فعلوا، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجمع، والنون في فعلن. وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمّر اسماً بعدما تعلم أن من يُحدّثُ قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه" (سيبويه، 1988، ج 2، ص 6) وهذا قول الفراء في الموضوع: "قلت: لأن العرب إنما ذهبت إلى تأنيث الفعل وتذكيره، فلما جازَ (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) وَأَخَذَتِ جَارَ التَّأْنِيثِ، والتذكير. ولما لم يَجْز: قاما أخواك ولا قاموا قومك، لم يَجْز تنثيتها ولا جَمْعها. فإن قلت: أُنْجِز تنثيتها في قول من قال: ذهبا أخواك؟ قلت: لا، من قبل أن الفعل واحد، والألف التي فيها كأنها تدلّ على صاحبي الفعل، والواو في الجمع تدلّ على أصحاب الفعل، فلم يستقم أن يكنى عن فعل واسم في عقدة، فالفعل واحد أبداً لأن الذي فيه من الزيادات أسماء." (الفراء، 1983، ج 1، ص 361) فسيبويه حدد الضمائر وخصّ منها الضمائر المتصلة وعلى أنها جزء من المعارف، ثم يبين سبب لجوء مستعمل اللغة إلى الضمائر ومنها الضمائر المتصلة بالأفعال لعلم كل من المتكلم والمخاطب بالمقصود تجنباً لتكرار الاسم المذكور في الجملة. كما كان قول الفراء واضحاً في اعتبار الضمائر المتصلة بالأفعال أسماء حين عبر عن ذلك بـ (صاحب الفعل).

ولم يختلف عن هذا الرأي حتى بعض الذين انتقدوا النحو العربي كمهدي المخزومي فهو يقف مع رأي النحاة في عدّ هذا النوع من الكلمات ضمائر حين قال: "أما الضمائر المتصلة فهي التي لا تستقل لفظاً، ولكنها تتصل بالأفعال والأسماء والأدوات، وهي ثلاثة أنواع: نوع خاص بالرفع: التاء في (ذهبتُ) الياء في (تذهبين) الواو في (ذهبا- يذهبون)" (المخزومي، 1985، ص 47) ويبدو من كل هذا أن القائلين بحرفية هذه الضمائر فئة محدودة ولم تلق إجماعاً.

ب- ما مثّل به عبد الرحمن أيوب للدلالة على تكرار الفاعل وجواز استعمال ضميرين دالين على فاعلين في آن واحد كقول بعض العرب: "أكلوني البراغيث" و (قمتُ أنا) ففي الأولى يقول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: (ضربوني قومك) و (ضرباني أخواك) فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالتُ فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة" (سيبويه، 1988، ج 2، ص 40) فواضح أن هذه الكيفية من الاستعمال تمثل فئة محدودة من القبائل العربية، بينما الأكثرية الغالبة تقول: (ضربني قومك) و (ضربني أخواك) بإفراد الفعل، والمعروف أن القياس يكون على الأكثر، وليس من المنطق إخضاع أكثر الناطقين للأقلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد وضح سيبويه أن القائلين بـ (ضربوني قومك) و (ضرباني أخواك) اعتبروا الواو في (ضربوا) علامة للجمع، والألف في (ضرباني) علامة للتثنية، كما اعتبروا التاء في (قالت) علامة للتأنيث، ولم ينظروا إليها على أنها ضمائر كما ادعى عبد الرحمن أيوب.

ج- تذرّع عبد الرحمن أيوب كون ألف التثنية و واو الجماعة ونون النسوة لا يشملها التعريف تفسير تعوزه الحجة؛ فإذا قلنا (الطالبان فعلا) فالألف في (فعلا) تدل على الغائبين، والواو في (فعلوا) تدل على الجمع المذكر الغائب، ومثلها نون النسوة في قولنا: (الطالبات فعطن) فالنون تدل على غائب لجمع الإناث، ولو لم يكن التعريف يشملها للجأ مستعمل العربية لتكرار الاسم الصريح، والاستغناء عن هذه الحروف (الضمائر) وهذا غير قائم، وهذا ما بيّنه السهيلي في قوله: "فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره أو ماً المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره" (السهيلي، 1992، ص 170) وأقل هذه الألفاظ الضمائر المتصلة المشار إليها.

د- ألف الاثنين و واو الجماعة في الصيغ الفعلية من الأسماء، ومع الأسماء عدوها حروفا مع عدم وجود فرق بين الحالتين. وهنا يظهر تشبث عبد الرحمن أيوب بالشكلانية لينقد عن طريقها ما أثبتته النحاة والأمر غير ذلك؛ لأن ألف الاثنين أو واو الجماعة في الصيغ الفعلية ضمير، فهما بمثابة اسم يعود على متقدم في اللفظ؛ ففي المثالين (الرجلان قاما) الألف في (الرجلان) علامة على أن الاسم مثنى، وليس مفردا أو جمعا، ولا ضميرا؛ إذ هو لا يعود على شيء سابق له، وهو الشيء نفسه لو قلنا: (المسنون يعانون من الأمراض) فالواو في (المسنون) علامة جمع المذكر السالم، وهي علامة إعرابه، بينما الواو في (يعانون) ضمير فهو يعود على المسنين، ذلك أن مستعمل العربية يلجأ إلى هذا النوع من الضمائر لأنها أكثر إيجازا واختصارا، وأنسب للذوق من تكرار اللفظ.

ه- ادعاء المؤلف تناقض النحاة في تصنيفهم لألف الاثنين؛ فهم في مثل (ضربتما) يصنفون الألف حرفا في حين يقولون عن الألف في (اكتبا) بأنها ضمير، والمتعلم البسيط للغة العربية يدرك الفرق بين الألفين؛ فالألف في (ضربتما) حرف يدل على التثنية فحسب، حيث سبقته (التاء) التي هي ضمير، بينما الألف في (اكتبا) دلت على المخاطب المثنى، وهذا ليس في حاجة إلى كثرة الجدل.

3.5. التاء في "لات" اسم إشارة:

و(لات) يصنفها النحاة على أنها من الأحرف المشبهة بـ (ليس) وتعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر، ومن مميزاتها أنها لا تدخل إلا على ظروف الزمان مثل: (حين) و (ساعة) و (يوم) حيث يُحذف اسمها، ويُكتفى بذكر خبرها في الغالب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَاتِ جِبْنَ مَنَاصٍ﴾ [ص/3] فاسمها المحذوف تقديره: (الحين) وأما الإشكالية التي طرحها المؤلف هنا تتعلق بتصنيف (التاء) في (لات) إذ جعلها اسم إشارة (تي) (عبد الرحمن، لاس، ص186) وهذا الطرح يحتاج إلى وقفة مع ما أبداه النحاة واللغويون من آراء في المسألة:

مواقف النحاة من تصنيف التاء في (لات): وهم في ذلك مختلفون وتفسيراتهم متعددة، نوجزها في الآتي:

أ- القائلون بأنها تاء التأنيث: وهم جمهور النحاة يتقدمهم الخليل بن أحمد الفراهيدي والزجاج وأبو علي الفارسي والزمخشري والرضي (الزمخشري، ج5، ص132)

ب- فريق اعتبر اللفظة فعلا مشتقا ومنهم أبو عبيدة فهي مأخوذة من (أَلَتْ يَأْلُتُ أَوْ لَات يَلِيْتُ) أي هي فعل ماض بمعنى نَقَصَ (أبو عبيدة، 1954، ج2، ص176).

ج- والاتجاه الثالث يرى أن التاء زائدة كما تزداد في رب وثم، وقد ذهب إلى هذا كل من الثعالبي والعكبري وابن الطراوة (العكبري، 1986، ج2، ص1097) ويظهر من هذه الآراء أنه لا يوجد رأي ينسجم مع طرح عبد الرحمن أيوب، بتصنيف التاء في (لات) اسم إشارة، والذي يمكن ملاحظته في هذا الآتي:

1- ما ذهب إليه عبد الرحمن أيوب من تصنيف التاء في (لات) اسم إشارة فكرة لا تنسجم ومنطق العربية فكيف يمكن تركيب (لا) مع اسم الإشارة (تي) كما سماها المؤلف في جملة، فهذا لا نجد له استعمالا في أي مصدر أو مرجع دُونَ ألفاظ اللغة العربية؛ فكل استعمال سليم للغة يمكن أن نجد له تفسيراً مقبولا، ولعل فكرته هذه رأي لأحد المستشرقين لم يتييسر لنا الاطلاع عليه.

2- والقائلون بأنها فعل يبدو أن أصحاب هذا الرأي قد اشتبهت المسألة على قائلها؛ إذ هو مجرد تشابه في اللفظ أو ما يدعى بالمشتراك اللفظي؛ فالفعلية أصلها: ليت، وهي لا تدخل على ظروف الزمان، أو هي لا تعمل عمل ليس، فتركيبها يكون مع الجملة الفعلية كما سيتضح من النماذج التي نقلها اللغويون، ومنهم الزمخشري؛ فمما جاء في معجمه: "لَيْتَ: لَاتَهُ عَنْ الْأَمْرِ يَلِيْتُهُ: صرفه؛.....ولاته كذا نقصه (لا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً) [الحجرات/49] (الزمخشري، 2010، مادة "ليت") فهذا الوجه من الاستعمال مختلف عن (لات) العاملة عمل ليس؛ ف(لات) الداخلة على ظرف الزمان حرف، بينما الثانية فعل، فعملهما ودلالاتهما مختلفتان.

3- رأي عباس حسن في (لات): وهو لا يطمئن إلى هذه الآراء سواء تلك التي تذهب إلى تركيبها من (لا) وتاء التانيث، أم القائلين بزيادة التاء "لأن العرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين "لا" و "لات" مستقلة، لم يذكروا أن إحداهما أصل للأخرى، ولم يكن لهم علم بشيء مما اصطلاح عليه النحاة بعدهم، وبنوا عليه أحكامهم، فمن الخير ترك الآراء المتشعبة، والاقتصار على اعتبار: "لات" كلمة واحدة مبنية على الفتح، معناها النفي، وعملها هو عمل "كان" وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها، ولا ضبط حروفها، ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص، ولا سيما إذا كان في اتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع." (حسن، 1975، ج1، ص605) وهو الرأي الذي نراه مقبولا يلائم طبيعة مستوى المتعلمين وقريبا إلى أذهانهم؛ إذ هو يبتعد عن كل أشكال التعقيد التي لا تفيد الدارس.

خاتمة:

بعد هذا العرض لعينات من مصطلحات النحو عند عبد الرحمن أيوب وموقفه منها، نستنتج الآتي:

- 1- المذهب الشكلي أحادي النظرة للغة وعلى ذلك فهو لا يدرس اللغة ومنه النحو العربي دراسة موضوعية.
- 2- معظم المصطلحات التي أنكرها المؤلف مرجعها اعتماد المذهب الشكلي، وهو مذهب لساني يقصي المعنى في كثير من جوانبه.
- 3- المصطلحات التي دعا إلى تغيير تصنيفها رأي قال به نحوي من النحاة أو فئة من الدارسين المحدثين.
- 4- معظم النقد الذي وجهه للنحو والنحاة مصدره - في أغلبه - اعتماد المؤلف آراء النحاة المتأخرين، في حين تجاهل النحاة الأوائل في كثير من موضوعات كتابه.
- 5- لوحظ غياب الأمانة العلمية في بعض النقول والاقتباسات، ولعل ذلك يعود إلى أن النسخ التي عاد إليها كانت مخطوطة في فترة تأليفه للكتاب ولم تكن محققة، مما سبب له لبسا في القراءة.
- 6- كتاب عبد الرحمن أيوب (دراسات نقدية في النحو العربي) يحتاج إلى مزيد من البحث وإلى تأليف مستقل، من أجل تقديم دراسة وافية لمختلف قضاياها.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط2، بيروت: 1983، مؤسسة الرسالة.
- 2- إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، لا ط، بيروت: 1968، دار الصادق.
- 3- إبراهيم السامرائي، من سعة العربية، ط1، بيروت: 1994، دار الجيل.
- 4- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط2، القاهرة: 1992، لجنة التأليف والترجمة.
- 5- ابن بابشاذ، المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، ط1، الكويت: 1977، المطبعة العصرية.
- 6- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، ط2، بيروت: 2012، دار الكتب العلمية.
- 7- ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1، القاهرة: 1954، إدارة إحياء التراث.
- 8- ابن الحاجب، شرح الكافية، ط1، كراتشي (باكستان): 2008، مكتبة البشري.
- 9- الأخفش، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة: 1990، مكتبة الخانجي.
- 10- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، لا ط، بيروت: لا، مؤسسة الرسالة.
- 11- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجة، تح: فواز الشعار، ط1، بيروت: 1998، دار الكتب العلمية.
- 12- ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، لا ط، بغداد: 1977، مطبعة العاني.
- 13- ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط1، القاهرة: 1990، دار هجر.
- 14- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ط2، القاهرة: 1982، دار المعارف.
- 15- ابن منظور، لسان العرب، لا ط، بيروت: لا س، دار صادر.
- 16- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دمشق: 1985، دار الفكر.
- 17- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: 2001، دار الكتب العلمية.

- 18- أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط1. بيروت: 1988، عالم الكتب.
- 19- أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، تح: عبد الرحمن العثيمين، ط1. بيروت: 1986، دار الغرب الإسلامي.
- 20- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد افله النبهان، دمشق: 1995، دار الفكر.
- 21- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح: محمد علي البجاوي، لا ط. القاهرة: لا س. عيسى البابي الحلبيز
- 22- أبو الحسن بن الوراق، علل النحو، تح: محمد جاسم محمد الدرويش، ط1. الرياض: 1999، مكتبة الرشد.
- 23- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: مصطفى أحمد النماس، لا ط. القاهرة: 2005، المكتبة الأزهرية للتراث.
- 24- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، لا ط. بيروت: لا س، دار ومكتبة الهلال.
- 25- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط1. بيروت: 2008، دار الكتب العلمية.
- 26- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: 1954، مكتبة الخانجي.
- 27- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تح: حسين شاذلي فرهود، ط1. الرياض: 1969، جامعة الرياض.
- 28- أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، تح: محمد الشاطر أحمد، ط1. القاهرة: 1985، مطبعة المدني.
- 29- أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الوجود، علي محمد معوض، ط1. بيروت: 1992، دار الكتب العلمية.
- 30- أبو القاسم الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، ط1. بيروت، عمان: 1984، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.
- 31- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط1. القاهرة: 1938، البابي الحلبي.
- 32- إلياس عطا الله، المصطلحات المستعملة في كتب تدريس قواعد اللغة العربية و واضعوها، ط1. بيروت: 2007، مكتبة لبنان ناشرون.
- 33- تمام حسان، الخلاصة النحوية، ط1. القاهرة: 2000، عالم الكتب.
- 34- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، لا ط. القاهرة: 1990، المكتبة الأنجلو المصرية.
- 35- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، ط3. بيروت: 2012، دار الكتب العلمية.
- 36- حسين علي فرحان العقيلي، الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي، ط2. بيروت: 2017، دار الكتب العلمية.
- 37- خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، ط1. بيروت: 2000، دار الكتب العلمية.
- 38- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط2. الجزائر: 2006، دار القصة.
- 39- رضي الدين الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح: إميل بديع يعقوب، ط2. بيروت: 2007، دار الكتب العلمية.
- 40- الزمخشري، تفسير الكشاف، تح: محمد مرسي عامرن ط2. القاهرة: 1977، دار المصنف.
- 41- الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ط2. بيروت: 2010، دار الكتب العلمية.
- 42- الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، تح: خالد إسماعيل حسان، ط3. القاهرة: 2014، مكتبة الآداب.
- 43- سلمان عباس عيد، تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ط1. بيروت: 2010، دار الكتب العلمية.
- 44- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي.
- 45- صدر الأفاضل، شرح المفصل في صناعة الإعراب، تح: عبد الرحمن العثيمين، ط1. بيروت: 1990، دار الغرب الإسلامي.
- 46- عباس حسن، النحو الوافي، ط3. القاهرة: 1975، دار المعارف.
- 47- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال، لا ط. الجزائر: 2012، موفم.
- 48- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الكويت، مؤسسة الصباح.
- 49- علي بن عيسى الرمانى، شرح كتاب سيبويه، تح: محمد إبراهيم يوسف شيبه، 1998. جامعة أم القرى.
- 50- الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، ط3. بيروت: 1983، عالم الكتب.
- 51- المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط2. القاهرة: 1979، لجنة إحياء التراث.
- 52- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط1. بيروت: 1997، دار الكتب العلمية.
- 53- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1. بيروت، عمان: 1985، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان.
- 54- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، لا ط. تونس: 1984، الدار التونسية للنشر.
- 55- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، ط2. بيروت: 1984، مؤسسة الرسالة.
- 56- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط3. بيروت: 1985، دار الرائد العربي.
- 57- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1986، دار الرائد العربي.

